مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد الثامن والأربعون
أكتوبر ٢٠١٧

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها

مجلة دورية محكمة

العدد الثامن والأربعون

الشهر : أكتوبر ٢٠١٧

عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط

نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى

الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى

المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى

مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات

: د/ محسن عابد محمد السعدنى

سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه

رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١

ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية

ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:

http://www.mandumah.com

ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:

http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

" التقسيط في مصر في عصر الرومان"
"من ٣٠ ق.م -٢٨٤ م"

د/ إيناس أحمد عبدالغنى

مدرس التاريخ القديم (يونانى –رومانى)

كلية الدراسات الإنسانية –القاهرة- جامعة الأزهر

كان التعامل بالتقسيط من الأمور التي اشتهر تداولها علي مر العصور وحتي زمننا الحالي، وذلك لتيسير الحصول علي متطلبات الأفراد من سلع وخدمات، فقد كان التقسيط يحقق مصلحة مشتركة بين طرفين، الطرف الأول الدائن وهو مانح التقسيط. والطرف الثاني المدين وهو مسدد الأقساط .

فقد يسر التقسيط للطرف الأول تداول سلعته ورواجها، والحصول على فائدة جراء تأجيل استلام المبلغ كاملاً، وكذلك يسر للطرف الثاني الحصول علي سلعة، أو خدمة، أو دفع ضريبة، أو سداد قرض.....الخ وغيرها من متطلبات هو في أمس الحاجة إليها، ولا يملك سدادها دفعة واحدة، مما يجعله يلجأ إلى سدادها علي أقساط تتناسب مع قدرته المالية حتي يستطيع السداد دون تعسر مفرط.

وقد كان شيوع وانتشار التقسيط في زمننا الحالي من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع، خاصة أنه توجد اليوم مؤسسات ومتاجر لا تتعامل إلا بالتقسيط، حتى البنوك والمصارف ساعدت على انتشاره بشكل ملحوظ، مما دفعني للتساؤل هل كان هناك تعامل بالتقسيط قديمًا؟ خاصة في فترة الدراسة. خاصة وأن سوء الأحوال الإقتصادية قد دفع السكان في مصر في عصر الرومان من أصحاب الدخل المحدود بصفة خاصة إلى إستخدام هذا النظام لسد احتياجاتهم، وتوفير سبل العيش. وأن الحكومة الرومانية قد انتهجت سياسة إستغلالية في مصر،لتدر للخزانة الرومانية أقصى ما يمكن من الدخل، سواء النقدي أو العينى، لذا كبلت الأفراد بالضرائب، والغرامات، والإيجارات، فلم يكن بوسع هؤلاء في معظم الأحيان سداد هذه الالتزامات دفعة واحدة ، ولكن كانوا يسددونها على دفعات متتالية.

هذا وبجانب ما سبق وبالبحث في المراجع المتاحة باللغات الأجنبية والعربية لم يتسنى لنا الحصول على بحث أو أطروحة تناولت هذا الموضوع بالبحث أو الدراسة بشكل صريح، فكان الإهتمام ببعض تفصيلاته والعرض له في هذا البحث المستقل، والذي نتناوله في النقاط التالية.

أولاً: معنى التقسيط والمصطلحات الدالة علية:

بالرجوع إلى قواميس اللغة العربية نجد أن كلمة تقسيط لغةً: قسط الشيء أى جعله أجزاءً، وقسط الدين أي جعله أجزاءً معلومة تؤدى في أوقات معلومة [١]، والحساب بالتقسيط عبارة عن ترتيب ديني يمكن من خلاله الحصول على بضائع وخدمات قبل الدفع بالكامل [٢]. أما في اليونانية فنجد كلمة ἀναφορά وهى تعنى تقسيط[٣]، وهو المصطلح الأكثر شيوعًا واستخدامًا في الوثائق [٤]. ولكنه لم يكن المصطلح الوحيد الدال على التقسيط . فقد وجدت مصطلحات أخرى، استخدمت في الوثائق البردية غيرἀναφορά، تدل أيضًا على استخدام التقسيط، من هذه المصطلحات μερός والذى يعنى حصة أو جزء [٥]. وكذلك مصطلح κατά μερός والذى يعنى على حصص متساوية[٦]، وκατά μενα[٧] على أشهر متساوية.

وكانت أحيانا توضع بعد عبارة κατά μενα مباشرة ἄπο μηνός "من أول الشهر" ويذكر بعدها اسم أول شهر في سداد الأقساط، ثم يذكر ἑως وتعنى" حتى"

(١) معجم الوجيز ، ط٢٠٠٠ ، ص ٥٠١.

(2) WWW-almany.com/av/dict/av-ar/تقسيط

(3) Liddell and scott, Greek-English, Lexicon, oxford, 1940, S.V, αναφορά,p64

(4) P. Med, 6, L.(19, 22 BC). Theoxenis; BGU. 16, 2646, L. 19, (3. BC), Herakleopolit; P. Amest, I, 28, L. 14, (3 BC), Oxyrhnchites; Chrest MiTT, 68, l. 12, (14. AD.) Alex,; P. Mich, 10, 586, L.13, , (30.AD).Tebt; SB, 16, 13012, L.16, (42.AD). Arsin; SB.1, 5252, L.19, (65AD). Nilopolis ; P.Soter, 4, L.34, (87.AD). Thead; P.Hamp, 1, 5, LL.21-22, (85.AD).Philad; W.Ch.315, ll.18-19, (88.AD). Ars; P.Mich, 14,678, L.7, (98.AD.); P.Lond.3, 26,= =L.19.(98.AD). Thead; P.Wur2b, 2, L.16, (99.AD.),Ars; PSI.7,814, LL.12-13, II.cent, oxy; P.Erasm, 1.6.L.6, II.Cent. Arsin; Mil.Vogl, 3, 145, L.18,(152.AD).Tebt = SB.6.9265, L. 4, (264.AD). Thead.;

(5) Liddell and scott, S. V. μερός.

(6) (P.Fay,91,(99AD),LL.25-7

(7) SB.5252.L.18; W.CH.316, 111.AD. Thead.L.19 = P.Fay.36; P.Fay.34, L.14, 161, AD. Mich, 12.628, 183.AD.; P.Mich.12, 628, L.15, 183.AD.; P.Wisc, 1.5, L.19, 186.AD. Oxy; P.Fay.٩١.LL.26-27, 99.AD.

توضع قبل أخر شهر في سداد الأقساط[١]، وأحيانًا يذكر أن الطرف الثاني مسدد الأقساط قد دفع للطرف مانح التقسيط جزءًا، ثم يذكر الباقي λοιπαί ويذكر عدد الأقساط وأشهر السداد التى يتم فيها سداد باقى الأقساط[٢]، بل وجدت في وثيقة واحدة[٣]، وعلى الرغم من أنها استخدمت التقسيط إلا أنها لم تذكر أي من المصطلحات المذكورة سابقًا، ولكن بدراسة الوثيقة وجدت استخدام التقسيط فيها واضحًا وقد أكدت ذلك وثيقة ثانية [٤]، ترجع للقرن الثاني الميلادي من إحدى قرى إقليم أرسينوى، فقد ذكرت الوثيقة الأولى رغبة رجل وزوجته في استئجار مطحن في قرية إيوهيميريا،بالفيوم وهو في حالة جيدة لمدة عامين بإيجار ١٦٠ دراخمة فضية ونصف أردب من الخبز، ثم ذكرت أنه سوف يقوم بسداد الإيجار على أقساط كل أربع شهور.

ἀποδώσω ἀεὶ διὰ τετραμήνου τὸ αἰροῦν ἔμμηνα [5]

" أنني سوف أدفع الإيجار سنويًا على فترات كل أربع شهور"

ثم جاءت الوثيقة الثانية وهى أيضًا لاستئجار مطحن Μυλαίον وبنفس طريقة السداد إلا أنها ذكرت التقسيط فيها صراحة .

· δώσω δὲ ὑπὲρ ἀναφορίου τ̣[οῦ αὐτοῦ φόρο[6]

"أنني سوف أدفع الإيجار بالتقسيط "

ومن الممكن أن يثار تساؤل حول الوثيقة الأولى والتي ترجع إلى عام ٣٩م، لم يكن هناك استخدام للتقسيط لذلك لم يرد ذكر أي من مصطلحات التقسيط في الوثيقة لكن الرد على التساؤل يسيرًا حيث ورد ذلك فى العديد من الوثائق التي

(1) P.Mich.628, L.15; SB.5252, L.18.; P.Fay.34, L.15; 36.LL.19-20.
(2) BGU.4, 1122, LL.11-14, 13.BC.Alex.
(3) P.RYL.2, 167, 39.AD.Euhemeria.
(4) PSI.7.787, 2nd.cent.
(5) P.RYL.167.LL.24-26.
(6) PSI.787, L.12.

استخدمت التقسيط في فترة مبكرة جدًا من العصر الروماني [١].

وبهذا نستطيع أن نؤكد إلى جانب المصطلحات الدالة على التقسيط والتي ذكرت في الوثائق. من الممكن أن توجد وثائق أخرى تحمل في طياتها نظام التقسيط دون ذكر صريح ومباشر لأى من مصطلحاته. كأن يكون السداد على أربع مرات وليس أربع أقساط فيذكر كلمة Φορός بدلاً من ἀναφορά وهذا ما استخدمته الوثيقة سابقة الذكر[٢]، وكذلك كان يذكر مصطلح ίσομέρος غالبًا في حالة السداد على أقساط متساوية [٣]،

ἀποδώσω ἐν ἀναφοραῖς ἰσομερέσι

سأدفع على أقساط متساوية

ثانيًا: مجالات استخدام التقسيط:

وقد تعددت دوافع استخدام التقسيط لدى الأفراد، الأمر الذي ترتب عليه تعدد مجالات استخدامه من بيع وشراء[٤]، وسداد قروض[٥]، والحصول على تراخيص من الدولة مقابل احتكار سلعة ما[٦]، وسداد الإيجار.[٧]

ودفع الضرائب[٨]، وكذلك دفع أجور للعمال [٩]، وأحيانًا كان يتم استئجار وظيفة

---

(1) P.Med, 6,(22.BC.); BGU.1180, (14-13.BC).; 1053, (13.BC.); 1151, (13.BC).; 1134, (10.BC).; 2646, (3.BC.); P.Amst, 28, (3.BC.)

(2) P.RYL.167.

(3) BGU.1122, LL.12-13, 913.BC);SB,16,13012,42,LL17-8; P.Mich.678, LL,6-7,(98.AD)

(4) BGU.4.1146,(20.BC) = Chr. Mitt, 106; BGU.16, 2646,.; Chres mitt, 68, (14.AD); SB, I, 5232, (14, 5.AD).PSI, 7.814, (2nd.Cent.)

(5) BGU. 1180; 1053; 1055; 1134; P.Col.210;. P. Stras. 6. 582, (103. AD) ; P. Yal ,1, 56, (138.AD).;.P.Oxy,98,(141-2AD) P.Mert,I,25,(214AD)

(6) P. Med, 6;p.Amh., 92 = w.ch, 311; p.Fay.36; p. Lond , 906, (128.AD.)= Wch.318; P. Mich, 628.

(7) BGU. 1121 = Sel Pap. L. 11(, 5. BC.); P. Mich, 10. 586, (30. AD).; P. Ryl. 167..; SB. 16. 13012, (42. AD).; SB. 1.5252, (65.AD); P. Hamb.1, 5; (85. AD); P. Giss univ, 1.13, (90. AD.); P. Iand, III, 26, (78. AD); Wurzb, II (99AD) AD.; BGU. 4. 1067, (101. AD).; PSI. IX 1030, (109. AD.) P. Mich, 572, (131. AD).; SPP. XXII. 177, (137. AD); P. Mil. Vogl, III,145 (142. AD).; PSI., 787, (169 - 177. AD).; P. Stras. VI. 571,

(175. AD); P. Mil. Cong, 17, p. 947, (81 - 96. AD).

(8) SB.6.9545, (12.AD).; O.Theb 32,(68.AD); 35;37;113;SB.6.9604, 62.AD.

(9) BGU.1122, Ch.Wilk , 315, (88.AD).; P.Fay, 91.

مقابل دفع مبلغ بالتقسيط [١].

١-البيع بالتقسيط:

من الملفت للنظر أن استخدام التقسيط في مجال البيع والشراء لم يكن واضح في الوثائق كغيره من باقي المجالات، إلا أنه ليس منعدمًا تماما، فبالاطلاع على عقود البيع في مصر في عصر الرومان [٢]، وجدت أن جميعها كانت تؤكد استلام الثمن بطريقة فورية وكانت دائمًا ما تذكر عبارة غاية في الأهمية وهى:

Καί ἀπέχω τήν συνκεχωρημένην τιμήν πασαν εκ πλήρους παραχρῆμα διά χειρός

" أنني قد تسلمت الثمن المتفق عليه كاملاً على الفور ويدًا بيد [٣]"

فنجد أن كلمة Παραχρῆμα هنا نؤكد استلام الثمن بطريقة فورية، وكلمة διά χειρός باليد، أى فورا وليس بالتقسيط . رغم ذلك إلا أننا لا نستطيع أن نجزم بإنعدام التعامل بالتقسيط في هذا المجال، حيث أنه على الرغم من عدم ذكر كلمة ἀναφορά، أو ما يدل عليها في عقود البيع إلا أنه لا يعنى عدم استخدامه؛خاصة وأن عقود البيع لم تكن تكتب في صورتها النهائية إلا بعد استلام الثمن بالكامل، فمن الممكن أن يكون هناك اتفاق مسبق بين الطرفين لسداد الثمن المتفق عليه للسلعة المباعة على أقساط محددة، وبعد نهاية الأقساط يتم كتابة العقد النهائي، ومما يؤكد وجهة النظر هذه وجود العديد من الوثائق التي أكدت مجال البيع بالتقسيط.

أولى هذه الوثائق[٤] هي عبارة عن طلب أو اتفاق لثمانية من الشركاء مقدم إلى أخايوس رئيس قاعة الحكم في المحكمة لشراء مصنع لإنتاج البردي، وبسعر واحد

([1]) P. Grenf, 2, 41, (40.AD).

([٢])عن عقود البيع انظر: سمر مصطفى،عقود البيع في مصر في العصر الروماني المبكر (٣٠ق.م ٢٨٤م)دراسة في البرديات اليونانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣.

([3]) BGU.2.453, LL.15-17, (144.AD.); P.Mich, 5, 298,1st cent LL.10-12.

([4]) BGU, 1146 = Chr Mitt, 106, (19 BC), Aex.

تالنت [١] وثلاثة آلاف وستمائة وثمانون دراخمة فضية ، على أن يتم سداد هذا المبلغ على أربعة أقساط متساوية ἰσομερίσι τεσσαρσι

أى ما يعادل ٩٦٨٠ دراخمة وكانت قيمة كل قسط من الأربع أقساط كان ٢٤٢٠ دراخمة.

والوثيقة الثانية ترجع لعام ٣ ق.م [٢] من أرشيف أثينودوروس من هيراكليوبوليت.غير أن هذة الوثيقة لم تمدنا بمعلومات عن السلعة المباعة ، وهي عبارة عن خطاب مرسل إلى أثينودوروس المبجل γλυκυτατός بخصوص قسط قيمته ٢٠ دراخمة وكلمةἀναφορά تظهر بوضوح في الوثيقة [٣].

وكذلك وثيقة ترجع لعام ١٤ م [٤] من الإسكندرية ترصد لنا كيفية إرسال قسط إلى شخص يدعي أسكليبياديس كاتب ملكي عن شهر أبيب عن محلات شاغرة تم شراؤها في قرية سكنوبايونيسوس [٥].

هذا فضلا عن وثيقة أخرى بعنوان بيع جزء من بستان καρπωνία ترجع للقرن الأول الميلادي [٦] تفيد بيع بستان على ثلاثة أقساط بينما الشهر الأول غير واضح في الوثيقة.

δραχ]μὰς τεσσαρακονταοκτώ Φαῶφι δραχμὰς ἑξήκοντα

---

(١) ١تالنت = ٦٠ مينا، ١مئين = ١٠٠ دراخمة، ١ دراخمة = ٦ أوبل
١أوبل= ٨ خالكوس، العملات اليونانية الأثرية أنظر:
www.Civlisationguards.com/2013/08/greek-coins.html

(2) BBU, 2646.

(3) BGU, 2646, L. 13

(4) Ch, mitt, 68, AD14, Alex.

(٥) **هو الاسم الذي أطلق** قديمًا على المنطقة المسماه حاليًا ديمة أو ديمة السباع وهو موقع مهجور يقع على الجانب الشمالي من بحيرة قارون على بعد ١٤ كم من الطرف الشرقي للبحيرة و ٢٨ كم من الجانب العربي وكان أسمها قديمًا هو قرية سبك وجزيرة سبك نب باي وقد ظهر هذا الاسم في الوثائق الديموطيقية tmj sbkt3 m3j,sbk nbpj وترجم في اللغة اليونانية إلى Σοκνοπαιου Νεσος وأصبح يطلق عليها قرية سكنوبايونيوس: أنظر محمد المغربي، سوكنوبايونييسوس، قرية بإقليم الفيوم في العصر البطلمي والروماني، دراسة في البرديات والنقوش البردية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠١.

(6) PSI,VII,814,I-II cent

μηνὶ Νέῳ Σεβαστῷ τὰς λοιπὰς δραχμὰς τεσσαράκοντα

وكانت قيمة القسط فيه أربعين دراخمة، والشهر الثاني كان شهر بابه وكانت قيمة القسط فيه ستون دراخمة وشهر سبياستوس كان فيه سداد باقي الأقساط [١].

ومن الوثائق السابقة نستطيع أن نؤكد التعامل بالتقسيط في مجال البيع والشراء ولكنه كان بصورة أقل من المجالات الأخرى وربما كان ذلك يرجع لسوء الحالة الاقتصادية لمحدودي الدخل الذين كانوا غالبًا يلجئون لاستخدام التقسيط للحصول على احتياجاتهم الأساسية.

٢-سداد القروض بالتقسيط:

أما بالنسبة لسداد القروض[٢] بالتقسيط فمما لا شك فيه أن سوء الأوضاع الاقتصادية في مصر، قد جعل عملية القروض شائعة، وهذا ما وضحته عقود القروض طوال فترة الاحتلال الروماني [٣]، فقد جعلت هذه الأوضاع الأفراد يعانون من نقص في رأس المال الكافي لمواجهة كافة النفقات الأساسية، مما جعلهم في حاجة مستمرة للقروض، سواء كانت هذه القروض نقدية أو عينية، لذا فقد كان الإقتراض عنصرًا مهمًا من عناصر الحياة الاقتصادية، وألف جانبًا مهمًا في حياة الأفراد، وقد كانت الغالبية العظمى من هذه القروض يتم سدادها بالتقسيط، حيث أن الطرفين سواءالدائن أو المدين كان يستفيد من هذا التقسيط، فالمدين يستفيد من

([1])PSI,814,LL7-10

([٢]) وعن القروض بصفة عامة أنظر:

Pakman,Zolam .M , PENALTY CLAUSES IN COMMODITY LOANS AND SALES ON DELIVERYThe Journal of Juristic Papyrology, Vol. XIX, 1983,pp21-26;Pestman,P.W, LOANS BEARING NO INTEREST,JJP,16 ,1971,pp7-29;؛

محمد كشاف ، قروض الأفراد فى مصر فى عصر الرومان من خلال الأوراق البردية ،رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية الأداب جامعة عين شمس ،١٩٩١.

([3])BGU,4,1052,13 BC;1161,(14-13 BC), Alx; P.Col,8, 210,3AD; SB,I,5243,7AD; BGU,1,189,8AD; P.Corn,6,17AD ,Oxy; P.Mich,2,366,27AD, Oxy;P.Lond,3,1273,29AD; P.Oxy,54, 335,34AD; SB,10,10238,37AD;12,11491,49AD;1010249, 59AD=P.Oxy,2,318;P.Mich,3,191,60AD;P.Fouad,1,50,1st cent;P.Strassb,1,13,138-161AD; Oxy,9, 1132,162AD; P.Lond,3,939,225AD, Hermopolis;SB, 12, 11118, 226AD, Kranis;.

القرض في قضاء حوائجه الأساسية، مثلاً للاستثمار، أو للزواج ولم تكن تقرض من أجل الطعام والشراب[١] بل لتلك الأمور التي لم يكن يستطيع قضائها، بالدفع الفوري نظرًا لأعبائه المتزايدة، فبالتالي كان يلجأ للتقسيط، وكذلك الدائن أيضًا يستفيد من الفائدة التي يحصل عليها من وراء هذا القرض، وقد كان القسط يشمل الفائدة[٢] أو أصل القرض[٣] حسب الاتفاق بين الطرفين، ومن حسن الحظ أن توفرت لدينا الوثائق التي توضح وتؤكد سداد القروض بالتقسيط [٤].

مما يؤكد لنا أن التقسيط كان أيضًا عملية شائعة ومتبعة سواء بين الأفراد، فيما بينهم، أو بين الأفراد والدولة. حيث تنوعت الوثائق التي التي رصدت لنا هذه المعلومات المهمة التي تخبرنا عن هذه الحركة التجارية التي شكلت نوعا من الأثار فى مصر بالعصر الروماني .والتى ورد بها السداد بالتقسيط وكانت ما بين عقود قروض معظمها من الإسكندرية [٥] وإيصالات [٦]، واعترافات من الدائن بسداد الأقساط في المواعيد المحددة [٧] وقد نصت على أمور مهمة. فقد لاحظنا من هذه العقود أنها تذكر أسماء كلا الطرفين مانح التقسيط، ومسدد الأقساط وتبدأ بالدائن ثم المدين. والطرفان يرفعا العقد للموظف المسئول للتصديق عليه، وقد لاحظنا أنه في الوثائق التي ترجع لبواكير العصر الروماني[٨] كان يتم رفع العقد لموظف أو مسئول قضائي كان يطلق عليه Πρωταρχός[٩] ويبدو أنه هو المسئول عن مثل هذه الأمور للتصديق على العقد واحتفاظ كلاً من الطرفين بحقهما، وكذلك يذكر قيمة

---

(١) وهذا ما قاله الحكيم المصرى الكشاف ،القروض،ص٥٦-٧ .

(2)P.Mich,336

(3)BGU,1134

(4)BGU,4,1180=SB,20,14375,12BC; 1053,1,13BC,1055,13 BC;1151,13 BC; BGU, 4, 1134=C.P.Jud,2,149,10BC; ;P.Yal,1,65, (138 AD), Oxy,98, (141-2AD); P.Tebt,2,523, (161-4)=Payment of a financial obligation from Tebtynis,BASP,49,pp36-72

(5)BGU,1180,;1055,; ١١٣٤,;1151;1053,

(6)P.COL,8,210,3AD

(7)P.OXY,I,98;PYale,I,65,138AD;P.Tebt,II,523.

(8) SB, 20, 14375; U, 1053; 055; 1134;

(٩) وهو يعني رئيس أنظر: Liddel and Scott, S. V.Πρωταρχός

القرض، والمكان الذي يستلم فيه الطرف الثاني (مسدد الأقساط) القرض، والذي غالبًا ما يكون منزل الدائن([1]) أو خارج منزله [٢] وأحيانًا نجد أنه كان يستلمه من حسابه في البنك τραπέζα[٣]من خلال الموظف المختص والذي أطلق عليه κολλυβιστιῆς[٤] ثم يذكر هل كان القرض بفائدة τοκός أم بدون فائدة ατοκός وكذلك عدد الأقساط ، وكيفية السداد، وأشهر السداد، والغرامة المفروضة في حالة عدم الالتزام بسداد الأقساط، وفيما يلي عرض لبعض من هذة الوثائق .

الوثيقة الأولى [٥] ترجع لعام ١٢ ق.م يتقدم فيها كلاً الطرفين مانح التقسيط ومسدد الأقساط إلى البروتارخوس حيث يقر فيها ماريوس وزوجته ثايسيس أنهما تسلما من شخص يدعى ماركوس قرض ٢٠٠ دراجة من متجره الخاص وبدون فائدة.

συνχωρ[οῦ(σιν)] Μάρι(ος) καὶ Θαῆσις ἔχε(ιν) παρὰ τοῦ Μάρκ(ου) δι(ὰ) χειρὸς ἐξ
ο(ἴκ)ου ἀργυρίο(υ) Πτολ(εμαικοῦ) δρ[α]χ(μὰς) διακοσίας ἀτόκους [(6)]

"ماريوس وثايسيس يعترفان أنها تسلما من ماركوس ٢٠٠ دراخمة فضية بطلمية باليد خارج المنزل"

وقد ترجم البعض أن εξ οικου فى الوثيقة تعنى المتجر الخاص للطرف الأول[٧]، أو أنه يعنى أن الطرف الثانى تسلم المبلغ علانية على مرأى ومسمع من الناس وهذا يكون فى السوق أى أو خارج المنزل.

([1]) BGU,1055,L,9

([2]) BGU, 1180

([3]) BGU, 1151, L. 19.

([4]) BGU,1151 وهذا الموظف أطلق عليه في قاموس اللغة اليونانية مغير عملة صغيرة أنظر:
Liddel and scott,s.v,κολλυβιστης

([5]) BGU,1180=SB,14375

([6]) BGU,1180,LL6-7

([7]) Johnson,A.C.ROMAN EGYPT,V,II,,London,1936,p.358,N,196

ومن الأسطر السابقة يتضح لنا أنهما تسلما القرض منه شخصيًا وبدون وسيط وأن القرض بدون فائدة ثم جاء في الأسطر التالية طريقة السداد بالتقسيط وهي أن يقوما ماريوس وزوجته بسداد القرض بدراخمة واحدة كل يوم ولمدة ستة أشهر.

Μάριο(ς) καὶ Θαῆσις ̣τε̣λ̣έσουσι τῶι Μάρκωι εἰς τὰς τοῦ ἀργυ(ρίου) (δραχμὰς)
Διακοσίας ἀπὸ Παῦνι τοῦ ἐνεσ̣τ̣ῶ̣τ̣ο̣ς̣.ιη (ἔτους) Καίσαρος ἐπὶ το(ὺς) λοιπ(οὺς)
μῆ(νας) ἓξ καθ᾽ ἑκάστη(ν ἡμέραν) ἀργυ(ρίου) μίαν([1])

"وسوف يدفع ماريوس وثايسيس لماركوس عن ٢٠٠ دراخمة الفضية من ١ بؤتة في العام الحالي الثامن عشر لقيصر دراخمة واحدة يوميًا لمدة ستة أشهر".

والوثيقة بهذه الصيغة يظهر فيها معنى التقسيط بشكل واضح.ولكن من الملفت لنظر الباحث في الوثيقة أن ماريوس وزوجته قد اتفقا مع مانح التقسيط على أن يمداه يوميًا عوضًا عن الفائدة ὑπὲρ τ̣ό̣κω كل يوم جزء من محصول نبات البردي حتى نهاية المدة حتى يكون المجموع الكلي ٢٠٠٠٠ حمل ملىء الذراعين مرة واحدة، ٣٥٠٠٠ حمل ملىء الذراعين ست مرات بسعر أقل من السوق، هذا بالإضافة إلى أنه عليها توصيل البردي في أي مكان هو يختاره وعلى نفقتهم الخاصة خلاص الفترة المحددة، كما تعهد بعدم تأخير الدفعات المحددة يوميًا.

"وأنهم سوف يوصلون لماركوس البردي لأي مكان هو يختاره على نفقتهم الخاصة وتكلفة النقل"([2]).

ومن دراسة الوثيقة يتبين أن الطرف الثاني ماريوس وزوجته سيقومان بسداد دراخمة واحدة يوميًا طوال فترة ستة شهور وبعملية حسابية بسيطة يتبين أنهما سيقوما بسداد ١٨٠ دراخمة فهناك ٢٠ دراخمة ملزمة السداد، ومما لا شك فيه أن العشرين دراخمة هذة أما أنهما قد دفعاها في بداية العقد ولم يتم ذكرهم في العقد، أو أن الطرف

([1]) BGU,1180,LL. 13 - 5
([2]) BGU,1180,LL,16-9

الأول يستطيع أن يعوضهم من فارق السعر .حيث أنهما سيبيعان له يوميًا جزء من الحصول بسعر أقل من السوق. فمما لا شك فيه أن الطرف الأول سيحصل على العشرين دراخمة والفائدة، وكذلك الطرف الثانى يستطيع دفع دراخمة واحدة كقسط يدفعه من المحصول الذي يبيعه يوميًا.

حيث أن حصاد البردي كان يتم على مدار السنة وخاصة وأن هذه الفترة من الزمن يصل فيها إنتاج البردي إلى قمته. خاصة في شهر يونيه بسبب الفيضان الذي يصل لأعلى مستوياته. وبالتالي يستطيع سداد الأقساط خلال الفترة المحددة بالعقد، ويستطيع تخفيف الدين يومًا بعد يوم دون أن يشعر بتعثر في سداده، حيث سداده على أقساط وفي نفس الوقت فقد استفاد الطرف الثاني بالقرض ٢٠٠ دراخمة لإنجاز عمل من الممكن أن يكون استثمار في مزرعة البردي نفسها. كصناعة السلال، أو الحصر، أو غيرهما كما ورد في وثائق أخرى[١]. وكذلك الطرف الأول، فالتقسيط هنا أفاد الطرفين.

وفى وثيقة بردية ترجع لعام ١٣ ق.م [٢]جاء فيها أن كلاً من أجاثوكليوس ولوكاريونس بن أبوللونيوس قد اقترضا من جايوس يوليوس فيليوس مبلغ ٧٠ دراخمة. وقد أتفقا الطرفان على أن يتم سداده على ثلاثة أشهر كل يوم ٥ أويل أي ما يعادل ١٩٠ أوبل ومن المثير أن الوثيقة لم تذكر هل هناك فائدة أم لا حيث أنها لم تذكر أي من المصطلحين τοκός أوατοκός .

ولكن بحساب الأقساط يكون دافعي الأقساط قد دفعا حوالي ٤٥٠ دراخمة على ثلاثة أشهر أي ما يعادل ٧٥ دراخمة، أي أن هناك خمسة دراخمات زائدة عن المبلغ المقترض، وهي تعادل حوالي ٧% عن المدة كاملة أي ما يعادل ٢.٥% في الشهر فائدة.

([1]) P. Med, 6.

([2]) BGU, 4, 1151, 13 BC Col.

ومن استقراء هذه المعلومات تتضح لنا صورة القرض واضحة أنه بفائدة وعلى الرغم من أنه لم يذكر ذلك صراحة. وهذا يحقق لمانح التقسيط الربح المعقول مقابل تقسيطه لسداد القرض والفائدة معًا.

وكذلك أيضًا وجدت وثيقة لنفس الفترة الزمنية تقريبًا [1]حيث يعترف فيها شخص يدعي أمونيوس أنه حصل على قرض من أبوللونيوس قيمته ٦٤ دراخمة فضية من سبته بدون فائدة τοκός.وأنه سوف يسددهم بالتقسيط على ثلاثة شهور، تبدأ من اليوم السادس للشهر الحالي شهر برموده، وذلك من خلال أن يوصل له مقدار من اللبن سعته ١٨ كوتيال من اللبن بدون انقطاع وقد قدر الطرف الأول أن قيمة هذا المكيال تعادل ١٤ أوبل يوميًا.

أى أن المدين طول الفترة يسدد ٣٦٠ أوبل أي ٦٠ دراخمة وهو أقل من المبلغ المحدد، ولا تستطيع أن نجزم أن الدائن وهو الطرف مانح التقسيط سيقرض مبلغ وبدون فائدة ويسدد على أقساط و في نفس الوقت يقبل بسداده غير كامل.أو أنه مثلا قد تنازل عن سداد قسط من الأقساط. ولكن من الممكن تفسير هذا، أما إن الطرف الثاني مسدد الأقساط قد دفع الأربع دراخمة كدفعة أولى وأثناء كتابة العقد ولم يتم حسابها ضمن الثلاث شهور.

وبدراسة الوثيقة وتحليلها يمكن أن نتعرف على علاقات مادية أخرى بين الطرفين وقد ثبت هذا من نفس الوثيقة حيث جاء فيها أن هذا العقد أو القرض مميز عن الأخر. وأن أمونيوس نفسه وأمه مديونين لأبوللونيوس بقرض أخر وبشروط أخرى على أن يدفع ١٠٠ دراخمة والفائدة بالكامل في الشهر المذكور[2]. فربما الأربع دراخمات دخلوا ضمن الحساب الأخر وحصل عليهم أبوللونيوس.

([1]) BGU, 4, 1055; 13 BC = Chrmit. 104.

([2]) BGU 1055,L L 40 - 47

وبدراسة هذه الوثيقة يتضح إن كلاً من الطرفين استفادا بالتقسيط حيث استفاد الطرف الأول مانع التقسيط من الحصول على المقدار المحدد من اللبن وبالسعر الذي حدده هو دون انقطاع ولمدة ثلاثة أشهر أي كأنه اشترى لبن بسعر أقل من السوق لمدة ثلاثة أشهر مقدمًا، يستطيع أن يستفيد منه هو وأسرته أيضا وهذا يعد توفير بالنسبة له.

وكذلك الطرف الثاني مسدد الأقساط حيث استفاد بالمبلغ ٦٤ دراخمة في استثمار أو الحصول على ضرورة يحتاجها هو وأسرته، بالإضافة أنه لم يشعر بسدادهم حيث يتم سداده من حليب بقرته اليومي، فلم يشعر بسداد المبلغ فمن الممكن أن يتوفر له من الحليب شيء ومن الممكن أن يعوضه بأي مشروب أخر.إذن لابد وأن يكون هذا القرض أيضًا بفائدة على الرغم من ذكر ατοκός في العقد.

وبدراسة الوثائق الخاصة بسداد القروض بالتقسيط نصل لنتيجة مهمة وهي أن جميعها كان بفائدة وعلى الرغم من ذكركلمة ατοκός بينما وجدت وثيقة ذكرت أن القرض بدون فائدة وبدراسة الوثيقة دراسة فاحصة تبين أنها بالفعل قرضًا حسنًا بدون فائدة[١].

وهذا مما يثير تساؤلا؟ عن سبب تقسيط قرض بدون فائدة؟ وما المصلحة أو المنفعة التي تعود على مانح التقسيط من جراء قرض يسدد على أقساط وبدون فائدة؟ خاصة وأنه بدراسة الوثائق السابقة وجدنا أن جميعها على الرغم من ذكر أن القرض بدون فائدة إلا أن فيها ما يدل على الفائدة، أوما هو عوضا عن الفائدة، لإستفادة الطرف الأول من السداد بالتقسيط. وبدراسة تلك الوثيقة وجدت فيها أمور أعانتني للإجابة على هذة التساؤلات.

فقد وجدت أن الطرف الأول مانح التقسيط رئيس جمعية خيرية Προστάτης ἐράνου

([1]) BGU, 4, 1134, 10 BC.

Παρὰ Τρύφωνος τοῦ Πτολεμαίου προστάτου ἐράνων

من تروفونوس بن بتوليمايوس رئيس الجمعية الخيرية[١].

والطرف الثاني "مسدد الأقساط" كانوا ثلاثة من اليهود رجلان وامرأة، وقد أقر الثلاثة باستلام مبلغ ١٤٠ دراخمة فضية من الجمعية الخيرية على أن يدفعوا في الحال ١٠ دراخمات كجزء من السداد والباقي على ثلاثة عشرة شهور بالتساوي أي ما يعادل ١٠ دراخمات في كل قسط.

συγχωροῦ̣σιν προφ(έρεσθαιο̣ί δ. . . . ερυ̣αι δ̣ιὰ χειρὸ(ς) (δραχμὰς) ρμ κ̣α̣ὶ π̣ρ̣ο̣[. . . .]

ἐπὶ τοὺς λοιποὺς μῆνας ι̣γ̣ ἀπὸ [Φαρμο(ῦθι)] τοῦ αὐτοῦ (ἔτους) τὰς κατὰ μῆνα (δραχμὰς(?)) ι̣ [μηδέ(να)] μ̣ῆ̣ν(α) [2]

وللإجابة على التساؤل ربطت بين الطرف الأول وهو رئيس الجمعية الخيرية والطرف الثاني وهم اليهود الثلاث. واستنتجت أنه ربما كانت تلك المؤسسة الخيرية مؤسسة يهودية، وتقرض أبنائها من اليهود قرضًا حسنًا، وتسمح لهم بسداده بالتقسيط من قبيل المساعدة.

ولكن ربما يطرح تساؤل هنا، وما الذي منع اليهود من وجود فائدة؟ خاصة وأنهم لم يحرموا الفائدة، وبالرجوع للتوراة، وجدت أن من بين أسفار التوراة كان ينص على مساعدة الفقراء([٣])، بل منها ما حرم بالفعل على اليهودي إقراض أخيه اليهودي بالربا، وهو كالتالي:

"لا تقرض أخاك بربا فضة، أوربا طعام، أوربا شيء مما يفرض بربا[٤] "الأجنبى تقرض بربا ولكن أخيك لا تفرض بربا ليبارك لك الرب في كل ما يمتد إيه يدك في الأرض التي داخل إيها لتملكها[٥].

([1]) Lbid, :LL 2 - 3

([2]) BGU,1134,LL. 9 - 12.

([٣]) سفر التثنية ٢١/٢٣

([٤]) سفر التثنية ١٩/٢٣

([٥]) سفر التثنية ٢٣ - ٢٠

إذن فمن المعقول أن تكون مؤسسة خيرية يهودية تسمح لأبنائها بتسديد القروض بالتقسيط وبدون فائدة، ولكن تساؤل أخر ما الذي يجعل العقود سابقة الذكر تذكر كلمة بدون فائدة. خاصة وأن الفائدة على القروض كانت مشروعة ولها نسبة محددة تصل إلى ١٢% في السنة أي ١% في الشهر([١]).

وخاصة فإنه بعد سداد دراسة الوثائق يتبين لنا أن الطرف الأول يحصل على الفائدة مقابل عملية التقسيط كما سبق أن وضحنا.

فربما كان الطرف الأول مانح التقسيط يتهرب من ذكر فائدة محددة بالعقد ليرفعها كما يشاء إذا ازدادت الأقساط، ولا يتقيد بالنسبة المشروعة١%.خاصة أننا وجدنا من بين الوثائق من وصلت النسبة إلى ٢.٥% فى الشهر([٢]). أو أن القرض المذكور والأقساط المسددة تشمل القرض والفائدة لذلك ذكر مصطلح بدون فائدة حيث أن الأقساط المدفوعة تشتمل رأس المال والفائدة [٣].

وإلى جانب عقود سداد القروض بالتقسيط كانت هناك أعترافات من الدائن بسداد الأقساط فى ميعادها وكذلك الفوائد[٤].

فنجد أن خايريمون بن ثيون يقر عام ٩٨ م([٥]) أنه تسلم من أرخياس عتيق أمويتاس بن زولوس مبلغ ١٦٨ دراخمة من أصل الدين ٧٠٠ دراخمة و قد اتفقا أن يتم سداده بالتقسيط على ٥٠ شهر بمعدل ١٥ درخمة شهريًا.

يقر أيضًا في نفس الوثيقة أنة تسلم منه ٥٣٢ دراخمة سابقًا في إيصال أخر. ومن الواضح أن المبالغ المسددة تشتمل القرض ٧٠٠ والفائدة حيث أن إجمالي المدفوع ٧٥٠ دراخمة فضية.

([١]) الكشاف، القروض ص٦٧

([2]) BGU,1151

([٣]) انظر: محمد الكشاف: قروض الأفراد، ص ص ٩٧ - ٩٩.

([4]) P.Oxy,98;P.Tebt,II,523,(161-2-4AD) =N.Macedo,Payment of Finncial Obligation from Tebtynis ,BASP,49.2012,pp,63-72;P,Mert,I,20, (214AD)

([5]) P.Oxy,98

Χαιρήμων Θέωνος τοῦ Θέωνος μητρὸς Τοτοεῦτος ἀπ’ Ὀξυρύγχων πόλεως

Ἀρχίᾳ ἀπελευθέρῳ Ἀμοιτᾶτος Ζωίλου ἀπὸ τῆς αὐτῆς πόλεως χαίρειν. ὁμολογῶ

ἀπέχειν παρὰ σοῦ διὰ τῆς ἐπὶ τοῦ πρὸς Ὀξυρύγχων πόλει Σαραπείου Ἡρακλείδου

καὶ μετόχων τραπέζης ἀργ[υ]ρίου δραχμὰς ἑκατὸν ἑξήκοντα ὀκτὼ λοιπὰς ὀφειλομένας μοι ὑπὸ σοῦ ἀφ’ ὧ[ν ἐδάνισά σοι κατὰ χειρόγραφονδιὰ τῆς δευτέρου καὶ ἰκοστοῦ

ἔτους θεοῦ Ἁδρια[νοῦ] ὃ ἔσ[τ]ι πρῶτον ἔτος Ἀντωνίνου Κ[αίσαρος] τοῦ κυρίου,

ἀργυρίου δραχμῶν ἑπτακοσίω[ν] κεφαλαίου ἐν καταβολῇ μηνῶ(ν) πεντήκοντα

ἀπὸ μηνὸς Ἁδριανοῦ τοῦ αὐ[τοῦ] ἔτους, ὡς τοῦ μηνὸς δραχμῶν δέκα πέ[ν]τε

μεθ’ ἃς ἀπὸ τῶν αὐτῶν δραχμῶν ἑπ[τακοσίων παρέσχον παρὰ σοῦ, καθ’ ἣν

ἐξ[εδόμην σοι διὰ τῆς αὐτῆς τραπέζης \ἀποχὴ[ν]/ τῷ Ἀ[θὺρ] μηνὶτοῦ διελθόντος

τετάρτου ἔτους, δρα[χμὰς πεντακοσίας τριάκοντα δύο κ. . [. . . . .]

"من خايريمون ابن ثيون بن ثيون وأمه توتيتوس من مدينة أوكسيرينخوس إلى أرخياس عتيق أمويتاتوس بن زولوس من نفس المدينة.بع التحية .أقر اننى ستلمت منك من مدينة اوكسيرينخوس من سيرابيون بن هيراكليديس وزملاؤه من البنك ١٦٨ دراخمة فضية من الرصيد المستحق لى منك ٧٠٠ دراخمة فضية التى اقرضتها لك بشروط العقد المنفذة من خلال البنك فى شهر هاتور في السنة الثانية والعشرين من حكم هادريان وهي السنة الأولى من حكم أنتونينوس قيصر، إجمالى الدفعات ٥٠ شهرا تبدأ من الشهر هادريانوس من نفس العام بمعدل ١٥ درخمة كل شهر. والدفعة الحالية من السبعمائة دراخمة، و الخمسمائة واثنين وثلاثين دراخماي، ، التي سبق أن تلقيتها منكم

كما أقررت في الإيصال الذي أعطيته لك من خلال البنك المذكور في شهرهاتور من السنة الرابعة الماضية".

ففي مثل هذه الاعترافات يبدأ فيها مانح التقسيط بإعتراف إمابعبارة "أقر أننى تسلمت منك" ὁμολογῶ ἀπέχειν παρὰ σοῦ . ´كما هو واضح فى الوثيقة أوبعبارة افتتاحية "أننى وصلنى منك" ἐσχον παρά σοῦ (١) والضمير σοῦ يدل على الطرف المسدد للأقساط. ويذكر أسمه دائما في حالة القابل كما هو واضح فى السطر الثانى أرخياس فى حالة القابل . Ἀρχία

ثم إما أن يذكر قيمة القرض وما تم سداده منه وعدد الأقساط كما واضح أعلاه، أو يذكر قيمة كل قسط وشهر السداد[٢]، وكان كل قسط يقدم بواسطة الظرف ὁμοιώς [٣].

كذلك أيضًا توجد إيصالات تفيد بسداد القروض بالتقسيط[٤] ويحدد فيها مواعيد السداد.

٣- الحصول على تراخيص بالتقسيط:

أما عن مجال الحصول على تراخيص ἐπιχωρησις من الحكومة. فنجد أن كثيرًا ما كان يسعى بعض الأشخاص للدخول في مجال الإستثمار للحصول على الكسب المشروع من وراء هذا الاستثمار. مما كان يدفعهم لاحتكار سلعة محددة وبيعها أو صناعة سلعة ما، وكان هذا لا يتم إلا بالحصول على تراخيص من الحكومة الرومائية، ممثلة في الموظف المسئول عن ذلك الأمر كل في مجال تخصصه.

---

(1) P.Tebt,523,L,3
(2) p.Tebt,523,LL9-14
(3) BASP. 49 (2005) P. 66.
(4) P. Col., 8, 210, 3 AD.

ولكي يحصل الأفراد على هذا الترخيص كان يتم اتفاق بين صاحب الاستثمار وممثل الحكومة على دفع مبلغ محدد ويتم سداده على أقساط محددة في أوقات معلومة، حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين.. ومن حسن الحظ أن وفرت لنا الوثائق عددا من هذه التصريحات التي كانت تسدد بالتقسيط [١].

وقد تنوعت هذه التصريحات ما بين ترخيص لحصاد ونبات البردي وصناعة البوص، وحق بيع الزيت، وصناعة الطوب وبيعه، وحفظ وبيع اللحوم، وبيع العطور، وكذلك حق مزاولة أعمال صناعة الذهب، وفي جميعها كان التقسيط فيها واضحًا رؤى العين.

وأولى هذه التصريحات ترخيص لحصاد نبات البردي والبوص من أحد المستنقعات δρυμός [٢] لمنح حق صناعة الحصر وبيعها. وهذا التصريح جاء في وثيقة بردية ترجع لعام ٢٦ م، وهو عبارة عن طلب مقدم إلى متهد نبات البردي ἐγλήμπτορ في قرية ثيادلفيا[٣] والذي يدعي أفروديسيوس بن زلوس من شخص يدعي هيرثوتوس بن ماريوس. ليأذن له لحصاد نبات البردي والبوص من مستنقع البردي. لصناعة الحصر وبيعها في أي قرية يحتاجها خلال هذا العام. وفي مقابل ذلك يتعهد هيرثوتوس أن يدفع مبلغ أربعة دراخمات و ٥ أوبل، هذا بالإضافة إلى المصاريف المضادة، والرسوم الإضافية، على ثلاثة أقساط بل حددت الوثيقة ميعاد الثلاثة أقساط

ἀποδώισωι ἐν ἀναφοραῖς
τρισὶ Ἐπεὶφ Μεσορὴι καὶ ἐξενίαυτ(α)
μηνὶ Σεβαστῶι, ἐὰν φαίνητ(αι)

([1]) PMil, 6, 26AD; P. Amh 92 = Wch, 311; Pland, III, 906, 128 AD Euhem = wch, 318; P. Fay 36; P. Mich, X11, 628, 183 AD; P. Fay 36,161.

([٢]) وكلمة δρυμοςوهي تعني مستنقع بردي وهو عبارة عن مساحة معها عبارة نشأت عن طريق الرشح وتنمو فيها النباتات المائية البرية تلقائيًا، ومنها نبات البردي ومن رعاية أحد ويبدو أن البردي الذي ينمو في هذه المستنقعات كان يستخدم في جميع المراض ماعدا صناعة الورق.

([3]) P. Mil,6

ἐπιχωρῆσαί μοι ἐπὶ τοῖς προκειμ(ένοις). [1]

"وسأدفع على ثلاثة أقساط. فى أبيب، ومسرى، وشهر سيباستوس من العام القادم إذا كان من المناسب منحى الترخيص بالشروط السابقة"

وهذه الوثيقة تحمل في طياتها معلومات غاية في الأهمية فيما يبدو أن المتقدم لطلب الترخيص هو أحد سكان القرية، وهذا يدل على سعي محدودي الدخل في القرى لتحسين أحوالهم المعيشية بما هو متاح في القرية، خاصة وأن القرى المصرية كانت كثيرًا ما كان ينمو بالقرب منها مثل هذه المستنقعات، فكان كثيرًا ما كان يستغل سكانها هذه المستنقعات لأغراض عديدة من الرعي، والصيد، وكذلك استخدام عيدان البردي في صناعة الحصر والسلال والحبال للاستثمار، أو لاستخدامها. خاصة وأنها لم تكن تحتاج برأس مال كبير،ويستطيع أن يستغلها مقابل دفع أقساط مقابل الترخيص للموظف المسئول وتكون بذلك صورة غير مكلفة من صورة تحسين الدخل للسكان القرى.

هذا من ناحية، من ناحية أخرى أن المبلغ المدفوع بالتقسيط كما هو واضح من الوثيقة هو مبلغ زهيد للغاية وهو وضحته الوثيقة بمبلغ أربعة دراخمات و ٥ أوبل، غير أنه مدفوع على أقساط، فربما يرجع ذلك أيضًا إلى أن هذا المبلغ مدفوع لتقسيط الترخيص مقابل حصاد البردي والبوص من مستنقع البردي، أي أنه من المؤكد أن هذا النوع من البردي كان يستخدم في صناعة الحصر وليس في صناعة الورق، لأنه أقل جودة من ذلك المستخدم في الورق.

مما سبق نستطيع أن نجزم أن التقسيط كان وسيلة لأصحاب الدخل المحدد في محاولة للاستثمار وإن كان على نطاق ضيق. فهرثوتوس لم يكن يشعر بالدراخمة و ٥ أوبل التي سيدفعها كل شهر، وإن كان سيشعر بقيمة ما سيقوم بيعه من الحصر في قريته بل والقرى الأخرى إن توسع في البيع.

([1])P. Mil,6 L. L. 1٩ - 20.

وكذلك تصريح أخر لصناعة وبيع الطوب في قرية كيركيوسيرس عام ١١٢م([1]). حيث يتقدم سانسيوس من أورسيوس من قرية نارموثيس قسم بوليمون بإقليم الفيوم إلى اثنين من المشرفين([2]) Ἐπιτρηταί هما فيلونوس وسابينوس وهما مشرفين على صناعة الطوب في إقليم الفيوم للحصول على تصريحً في العام المذكور لصناعة وبيع الطوب، مع حق إعطائه للأخرين في قرية كيركيوسيرس في نفس الإقليم مقابل أن يدفع سانسيوس ٨٠ دراخمة فضية. وذكرت الوثيقة أنه سيدفعها على أقساط شهرية متساوية من شهر سيباسنوس حتى شهر قيصاروس.

ποιήσομαι κατὰ μῆνα ἀπὸ μηνὸς
Σεβαστοῦ ἕως Καισαρείου ἐξ ἴσου, ἐὰν
φαίνηται ἐπιχωρῆσαι.([3])

"أنني سوف أدفعهم على أقساط شهرية من أول سيباستوس حتى شهر قيصاروس لو منحتمونى الترخيص".

ومن قراءة الوثيقة يتبين أن الأقساط بلغت عشرة أقساط على عشرة شهور من أول شهرسيباستوس الموافق شهر نوفمبر حتى شهر قيصاروس الموافق شهر أغسطس أي عشرة شهور بمعدل كل شهر ٨ دراخمة فضية.

ومن دراسة الوثيقة نستطيع أن نستنتج أن الطرف المقسط يستفيد من هذا التقسيط في بيع وصناعة الطوب([4]) فهذه الدراخمات التي يدفعها متفرقة على عشرة أشهر كان من اليسير جدًا تعويضهما. من خلال دفعها من تجارته في الطوب فقليل من ربح هذه

([1]) P.Fay,36,111-2AD=Sel.Pap,II,350

([2]) عن المشرفون أنظر:م.ف.عبد الباقى المشرفون فى مصر فى عصر الرومان حتى القرن الثالث الميلادى

([3]) P.Fay,36,LL19-21

([4]) هذه الصناعة كانت منتشرة في مصر قديمًا وذلك لاعتمادها على طمي النيل المتوفر في مصر بكثرة، والذي كان يطلق عليه الطمي الرمادي Πηλος λευκος انظر :عوض شعبان، الحرف الصناعية فى مصر فى عصر الرومان رسالة دكتوراة غير منشورة ،جامعة الأسكندرية ،١٩٨٨ ص ص١٥٣-٦

وعن هذه الصناعة أنظر:

SPP,xxii,35,(50AD); Skno.Nesos; P.Tebt,II,402,(172AD); P.Sarap,79,IICent.; PSI,IV,293,IIICent.Oxy.

التجارة يستطيع من خلالها دفع هذة الأقساط دون الشعور بها على الإطلاق هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى أن هذا التصريح الذي حصل عليه مضافًا إليه إعطائه الحق لمنحه للآخرين لمدة عام، فإنه بذلك يستطيع الحصول مقابل الأقساط منح هذا الترخيص للأخرين. وربما حصل عليه دفعة واحدة وقام هو بالتقسيط للمشرفين، وهذا استثمار جيد في هذه الفترة.

أيضًا ولم تكن التصريح مقابل ٨٠ دراخمة فقط بينما كانت هناك رسوم إضافيه، وضريبة ١%، ومصاريف المزاد[١] وهذا يوضع أن الحصول على هذا التصريح كانت تمنحه الحكومة لأكبر مزايد أي أنه كان يتم عن طريق المزايدة لما فيه من مميزات يحصل عليها الفرد القائز في المزاد.

وفى وثيقة من أرسينوى عبارة طلب مقدم إلى أحد الموظفين الحكومين، غير معروف لتلف في الوثيقة لعام ١٢٨م[٢]. حيث يتقدم رجلان الأول مبتور فى الوثيقة والثانى يدعى جايوس لونجينوس بريسكوس يطالبان بالسماح لهما بممارسة أعمال صياغة الذهب –τὴν χρυσοχ[οι]κὴν ἐργασίαν [٣] في قرية أيوهيميريا لمدة أربع[٤] سنوات مقابل دفع مبلغ سنوي ٤٦٤ دراخمة بالتقسيط .

ποιησ[όμ]εθα κατὰ μῆνα

"وسوف ندفع على أشهر متساوية "(٥)

وكذلك الحصول على ترخيص حق بيع وحفظ اللحوم في الخل في قريتي ثيادلفيا وأرجياس. عن العام الحالي الموافق ١٨٣م. ويتقدم بالطلب للترخيص إلى

---

(1) -P.Fay,36,L,10

(2) P.lond, III, 906 = wch. 318, 128 AD.

(٣) فقد توفرت في مصر معظم المعادن من بينهما الذهب وذلك لوجود مناجم الذهب على ساحل البحر الأحمر، وفي الصحراء الشرقية حيث وجد أكثر من مانه منجم قديم في هذه المناطق أنظر:

Forbes, R. J., Studies in Acion T technology, Vol. 8, 1956, Leiden, P. 158.

(4) Plond, 906, L. 12 - 14.

(5) p.Lond,906,L,12

المشرفين رجل يسمى أونسيموس بين أميربنوس بن الكيموس مقابل أن يدفع مبلغ ستمائة دراخمة فضية كإيجار على أقساط شهرية متساوية [١].

وفي عام ١٦١م يتقدم سيرابيون من أرتيميدوروس بن بتوليمايوس إلى كاستور بن أنتيفيليوس يطلب للحصول على حق بيع العطور([٢]) وصناعتها في قسم ثيميستيس لمدة عام مقابل ٥٤٥ دراخمة حيث تدفع على أقساط متساوية.

ποιήσ[ο]μᾳι κατὰμῆνα τὸ αἱροῦν ἐξ ἴσου ἐὰν φαίνηται[3]

"وسأدفع على شهور متساوية لو أنك قبلت"

ومما سبق يتضح استخدام التقسيط في هذا المجال محاولة من الأفراد للإستثمار كل حسب قدرته المادية. فقد زادت قيمة الأقساط حسب السلعة المراد احتكارها وكذلك حسب الأفراد مستخدمي التقسيط هو ما سنوضحه في الصفحات التالية من هذه الدراسة.

وأتضح أيضًا أنه لم يكن عدد الأقساط واحدًا في كل التراخيص ولكن اختلفت من مجال لأخر "فيها ما هو ثلاثة أقساط وخمسة وستة وعشرة ولكن كان النظام المتبع واحد، حيث يذكر في طلب الترخيص المبلغ الكلى مقابل الحصول عليه، وعدد الأقساط وأحيانًا أشهر السداد، وإذا لم تذكر الوثيقة القيمة المحددة في كل قسط كان من السهل حسابها من القيمة الكلية وعدد الأقساط.فقد كان التقسيط عاملا مشجعا للإستثمار وخلق فئة من صغار المستثمرين فى مجالات بسيطة فى القرى المصرية مستغلين الموارد الطبيعية، وإن كان ذلك على نطاق ضيق إلا أنه موجود كما اتضح من الوثائق

([1]) P. Mich X11, 628, 183 AD, L. L. 10 - 14.

([٢]) كانت مصر من أفضل أراضى العالم إنتاجا للعطور لوجود العديد من النباتات المستخدمة فى تصنيعها أنظر:
Pliny, N.H.XII,100-1,XIII,26

([3]) P.Fay,93,LL16-8

٤- سداد الإيجار بالتقسيط:

لم تختلف عقود الإيجار عن عقود البيع في السداد بالتقسيط فمنها ما كان يتم سداد إيجاره فورًا وكاملاً ويدا بيد، ومنها ما كان يسدد على أقساط محددة ومعظم عقود الإيجار بالتقسيط كان يذكر فيهاكلمة ἀναφορα صريحة.

وكذلك أيضًا فإن عقود الإيجار بالتقسيط كانت على نوعين منها ما هو طلب استئجار، يعرض فيها المستأجر على المؤجر دفع الإيجار بالتقسيط وللمؤجر أن يقبل أو يرفض، ومنها ما كان عقد إيجار في صورته النهائية موضح فيه أن طريقة السداد المتبعة كانت التقسيط وليس الدفع الفورى، وقد انتشر استخدام التقسيط في مجال الإيجار حيث كان الإيجار هو الوسيلة البديلة عن الإمتلاك لتلبية كافة الاحتياجات.

لم يقتصر الإيجار بالتقسيط على شيء دون الأخر. بل أمتد ليشمل كافة الاحتياجات اللازمة، فقد وجدت إيجارات متنوعة يتم سدادها بالتقسيط ما بين إيجاد أرض([١])، ومنازل([٢])، وحدائق زيتون([٣])، ونخيل([٤])، وطاحونة ومخبز([٥])، ومراعي([٦])، ومصنع للزيت([٧]) وكذلك حظائر للطيور([٨]) والخراف والماعز[٩] وكذلك استئجار جمل[١٠]. على سبيل المثال وثيقة بردية ترجع لعام ٣٠م[١١]: وهي عبارة عن عقد إيجار مخبز ἀρτοκοπείον حيث وضحت الوثيقة أن كلاً من بيتسوخوس

([1]) P.Iand,III,26,98AD;P.Mich,;IX,572,131AD;
([2]) P.Mich, XVI,678,98AD SPP,XX,53,246;
([3]) SB,XVI,13012,42AD;P.Mil Cong.,XVIII,Pg47,81-96AD=SB,XVIII,13102
([4]) P.Hamb,I,5,85AD;P.Stras,VI,571,175AD;
([5]) P.Mich,x,586,30AD;PRYL,167,39AD;BGU,IV,1067,101-2AD;PSI,787,II Cent.
([6]) P.Wurzb.,II,99AD.
([7]) PSI,IX,1030,109AD,Oxy;SPP,XXII,177,136-7AD,Sokno.Nesos.
([8]) P.Mil Vogl,III,145,142AD;
([9]) Wallac,Receipt for φορος προβατων in papyrus Collection of the university of Wisconsin, JEA,25,1939,pp62ff
([10]) BGU,II,393,168AD
([11]) P. Mich, X, 586, 30 AD, Teb T.

وسوخويتس أبناء بيتسيوخوس قد استئجرا مخبز يملكه هيرا كليديس وقد أتضح أسماء المستأجرين في نهاية العقد (١).

وقد كان بالمخبز رحا μυλονوقد أطلق عليها في الوثيقة μυλαον θηβαικόν بقاعدة τράπεζαوفرن κλίβανοςوبه κοπη (٢) وكانت مدة الإيجار عامين بإيجار سنوي ٨٠ دراخمة فضية وتدفع على أربع أقساط متساوية أي بمعدل ٢٠ دراخمة في كل قسط والسطور- التالية توضح ذلك:

ἀποδότωσαν οἱ μεμισθωμένοι τῶι Ἡρακλείδηι ἐν ἀναφοραῖς ἰσομερέσι τέσσαρσι Τῦβι καὶ Φαρμ[οῦ θι Παῦνει Ἐπεὶφ ἀεὶ τῇ ἐικάδει κατὰ
ἀναφορὰν ἀργυρίου δραχμὰς εἴκοσι (3)

"يجب على المستأجرين دفع الإيجار إليه لهيراكليديس على أربع أقساط متساوية في طوبة وبرمودة وبؤنة وأبيب في كل قسط ٢٠ دراخمة فضية".

وكذلك وثيقة بردية من فيلا دلفيا ترجع لعام ٨٩م (٤) وهي عبارة عن طلب مقدم من نيوبتوليمايوس من كريسيوس وأرجيوس بين أرجيوس إلى لوكيوس بن هيريوس لاستئجار بستان καρπός نخيل. على أن يدفع المستأجرين الإيجار وهو ٦٠ دراخمة معينة وأردب من العنب على شهرين بالتساوي، وقد حددت الوثيقة اشهر السداد.

τὸν δὲ φόρον ἀποδόσωμεν ἐ[ν ἀ]ναφοραῖς δυσὶμηνεὶ Φαῶφι καὶ μηνει
Νέῳ Σ[ε]βας[τ]ῷι[5]

"سوف أدفع الإيجار بالتقسيط على شهرين شهر بابه وشهر نيوس سيبا ستوس".

(1)P. Mich,586 LL. 18 - 20.
(2)P. Mich,586 L L. 3 - 6.
(3) P. Mich,586 LL,12-5
(4) P. Hamb,5
(5) P.Hamb,5,LL21-23

وكذلك عقد إيجار منزل قيمة الإيجار[١] ٤٠ دراخمة فضية يتعهد فيه المستأجر أن يدفع الإيجار على أقساط متساوية أن يدفع على أقساط متساوية في شهر برمهات وشهر قيصاروس (مسري).[٢]

ووثيقة أخيرة ترجع لعام ١٦٧م من قرية ديونسياس[٣] وهي عبارة عن طلب إيجار جمل Καμηλων من شخص يدعي هيراكليديس لاستئجار جمل بالتقسيط لمدة أربع سنوات وقد ذكر هيراكليدس إنه كان مؤجر سابقًا بإيجار سنوي ٢٤ دراخمة، ويطالب بأن يؤجره بنفس المعدل السابق، هذا بالإضافة إلى أنه يطالب بأن يدفع الإيجار على قسطين بالتساوي، وقد قبل المؤجر الإيجار على الشروط المذكورة

καὶ ἀποδώ[σ]ω ἐν προθεσμίαι ϛἰσομερέσι δυσί

"وسأدفع على قسطين بالتساوى"[٤]

وكلمة προθεσμιαι فى الوثيقة تعنى أن القسطين متتاليين.

ومن العرض السابق وجدنا الإيجار بالتقسيط قد ذكر في الوثائق من خلال طلبات، وعقود الإيجار بالتقسيط،. وأنه في حالة طلب الإيجار كان يتقدم بها الطرف الثانى مسدد الأقساط وهو الذى يعرض فيها كيفية السداد بالتقسيط حسب قدرته .فهو الذى يذكر عدد القساط وميعادها،وأحيانا قيمة كل قسط ،بل أحيانا يشترط أن لا يدفع أكثر من قيمة الإيجار التى كانت مدفوعة مسبقا.(٥) ἄλλο δὲ οὐδὲἁπλῶς " ولكنى لم أدفع غير الإيجا السابق"

ولمانح التقسيط أن يقبل أو يرفض لابد أما في العقود فكانت عقود منتهية. وكان لا بد من موافقة الطرف الثانى على الشروط التى جاءت بالعقد. ويذكر في نهايتها الموافقة على شروط الإيجار وعليه أن يلتزم بالسداد. وفى الحالتين كان لابد من ذكر

---

(1) P.Mich,678

(2) P.Mich,678 L L. 7 - 8.

(3) BGU, II, 393, 167 AD.

(4) BGU, 393,LL. 11 - 12.

(5) BGU, 393,L.١٢

القيمة الكلية للإيجار ثم يذكر الأقساط .وقد كان الإيجار بالتقسيط عوضًا للطرف الثاني مسدد الأقساط والذي لم يكن بإمكانه امتلاك منزل، أو أرض، أو حيوانات، أو عمل مشروع صغير من قبيل تحسين الدخل، كفرن، أو معصرة زيت أو تربية طيور، وغيرها من الأمور التي تساعد أصحاب الدخل المحدود على المعيشة، لذلك قد يسر الإيجار بالتقسيط لهؤلاء تحقيق المنفعة من تلك الأشياء يستأجرونها بالتقسيط، والتي كان من الممكن أن يؤهله فيما بعد على امتلاكها.

٥- سداد الضرائب بالتقسيط:

كلنا يعلم النظام المعقد والمرهق للغاية من الضرائب، والذي فرضته الحكومة الرومانية على عاتق الأفراد في مصر، لما تدره هذه الضرائب من دخلاً وفيرًا لخزانة الدولة الرومانية.

ولكي تضمن سداد تلك الضرائب المتعددة لم تكن تبخل على المتعثر في السداد بتقسيط قيمة هذه الضرائب، في حالة عجزه عن سدادها دفعة واحدة، حتى تحصل على حقوقها كاملة غير منقوصة.

وقد وفرت لنا الوثائق البردية [١] والأستراكا [٢] عددًا غفيرًا من الإيصالات التي توضح تقسيط القيمة الضريبية.

ولم يقتصر دفع الضرائب مقسطه على ضريبة دون الأخرى. بل كان التقسيط يشمل معظم الضرائب النقدية، وكذلك لم يقتصر التقسيط على إقليم بعينه أو قرية بعينها بينما كان متاحًا لجميع الأقاليم والقرى المصرية.

([1]) BGU,XIII,2291, (4-6BC)Skno. Nesos; P.Grenf,II,90,(36AD);BGU,XII,2294,(81-96AD), Skno. Nesos; P.Ryl,II,191,(115-7AD);P.Bas,8,(179-82AD); Ptolemais Euergetis; BGU,XV,2545,(194AD),Ars.;P.Col Yotie,I,36,(184AD);37,II Cent.;BGU,II,655,(215AD)

([2]) O.Wilck,3,(18AD); 4;6,(26AD);7;25, (74AD),Eleph.;71; 45;52,(80AD), Thebes.; O.Theb, 32, (68AD), Memno; O.Wilck,431,(71AD)Theb.;O.Edf.,I, 75,(92-3AD). Appollonopolis Magna;84, (108AD); O.Stra, I,275; 276; 277; 185;278

ومما لا شك فيه أن تتصدر فى التقسيط ضريبة الرأس الضرائب جميعها. لكونها أهم الضرائب النقدية المستحقة، ولم يكن هناك عدد ثابت في الأقساط المدفوعة بل وجدت أن هناك تباين واضح من خلال الوثائق البردية والأوستراكا.

فمنها ما يدفع على قسطين[١]، وثلاثة[٢] ، وأربعة[٣]، وخمسة [٤]، أو ستة أقساط [٥] وعشرة أقساط [٦] وعام كامل[٧]. و بالاطلاع على إيصالات الضرائب المدفوعة بالتقسيط وجدت ذكر بعض المصطلحات تفيد تقسيط الضرائب ففي حالة التقسيط على قسطين كان يذكر قبل القسط الأول مصطلح Ἐπι λογου أي من حساب. وهذا يشير على أن المبلغ المدفوع من حساب الضريبة المذكورة فى الإيصال ثم يذكر قبل القسط الثاني τας λυπας والأخر([٨])،أو أن يذكر επι λογου ثم، و"الباقى" τας λυπας.

Επι λογου δραχμας η .....τας λυπας.....δραχμας θ

أي "**من الحساب ٨ درخمات والباقي ٩ دراخمات**".

وأحيانًا أيضًا يذكر الظرف ὁμοίως قبل كل قسط [٩] وكلها كانت مصطلحات تفيد تقسيط الضريبة. وكذلك وجدت من مصطلحات التقسيط قد استخدمت في سداد الضرائب، وهي مصطلح κατα μερος وهو يفيد دفع الضريبة على أقساط [١٠].

وأحيانا قد يحصل الطرف المسدد للأقساط على إيصال واحد يفيد دفع جميع الأقساط المفروضة عليه مع نهاية أخر قسط يدفعه من نفس العام [١١] وأحيانًا أخرى يحصل نفس الشخص على إيصال لكل قسط.

([1]) O.Wilck,3;4;25;33;64;52;54;63;65;69;70;72;P.Bas,8
([2]) O.Wilck,102;61;62;63;64;81;OStras,278.
([3]) O.Wilck,450;431;O.Theb.,35;O.Wilck,53;452.
([4]) O.Theb,32;O.Wilck,1281;(79-80AD).
([5]) O.Wilck,102.
([6]) O.Strass,276.
([7]) O.Theb,37.
([8]) O.Wilck,53
([9]) O. Strass, 275, Owilck, 64; 62; 61.
([10]) SB, 9545, 18.
([11]) O. Theb, 35; 32; OStras, I, 278.

فنجد أن زميثيس بن باخنوبيس قد حصل على إيصال لضريبة الرأس، في شهر برمهات وكانت قيمة القسط ٨ دراخمة[١]، وفي شهر برمودة حصل نفس الشخص على إيصال أخر بنفس القيمة[٢] وبجمع الإيصالين نجد أن المعدل ١٦ دراخمة هو معدل ضريبة الرأي في إلفنتين [٣] ونفس الشخص أيضًا هو الذي قسطها على مرتين بإيصالين منفردين للعام ١٨م[٤] وهو نفسه الذى دفعها عندما عام ٢٩م كاملة بمقدارها ١٦ دراخمة وليس تقسيط [٥].

وكان يذكر في الإيصال الذي عن تسديد قسط واحد عبارة من حساب ضريبة ويذكر أسم الضريبة و كذلك شهرالسداد – وقيمة الضريبة [٦]وكان لابد من سداد الضريبة في العام المقرر فيه الضريبة، ومن يتأخر عن ذلك العام كانت تفرض عليه غرامة تأخير، قد صدرت في بعض الإيصالات بدرخمتان و ٣ أوبل [٧].

وكان الإيصال كان يحدد فيه أسم الضريبة، واسم دافع الضريبة، وقيمة كل قسط، والشهر الذي يدفع فيه القسط.

والنماذج التالية لثلاث ضرائب مختلفة يتم سدادها بالتقسيط،

النموذج الأول: عبارة عن إيصال لدفع ضريبة الرأس في ممنونيا من طبيبه عام ٦٨م[٨] يفيد أن شخص يدعي سيسمويتيس بدء باتيفموتيوس وأمه تاخوليا دفع ضريبة الرأسλαογραφία في ممنونيا عن العام الرابع والعشرين من حكم نيرون. وقد حدد الإيصال ستة أقساط على ستة أشهر كالتالي:

([1]) O. Wilck,6.
([2]) O. Wilck,7.
([٣])عن ضريبة الرأس :م.ف عبد الباقى ضريبة الرأس فى مصر الرومانية ،رسالة ماجيستير غير منشورة
([4]) O. Wilkc,2;3
([5]) O. Wilck, 8,
([6]) O .Thebes32
([7]) O. Wilck, 431; 313; 450; 452;
([8]) O.Theb, 32.

٢٦ أمشير	٨ دراخمة
٢٥ برمهات	٤ دراخمة
٢٠ برمودة	٤ دراخمة
٢٣ شيص	٤ دراخمة
٢٩ بؤنة	٤ دراخمة
٥ مسري	٤ دراخمة

ومن الواضح أن دافع الضريبة قد حصل على الإيصال مع أخر قسط. حيث أن أخر قسط كان ٥ مسري الموافق ٢٩ يوليو وهو تاريخ الوثيقة أو الإيصال.

والنموذج الثاني عبارة عن وثيقة بردية لضريبة المراعي μονοδεσμια χόρτου من أرسينوى [١] وقد بدأت الوثيقة بالعام الذي تم الدفع فيه والشهر واليوم وقد ذكرت الوثيقة أن الفلاح أورسينوفيوس بين حورس قد دفع ضريبة المراعي على أقساط:

٤	دراخمة	
٢٨	أوبل	٦ برموده
٢٨	أوبل	١٠ باخون
٤	دراخمة	٧ بؤنة
٤	دراخمة	٦ توت

والنموذج الثالث يرجع لعام ٢١٥م [٢] وهو عبارة عن إيصال من جامعي ضريبة الجلود Πρακτορες δερματων اللازمة للجيش، لأعداء الأسلحة للفرق الرومانية يفيد باستلام قسط مقداره ٨ دراخمة.

([1]) BGU, 2545, 194 AD.

([2]) BGU, II, 655, L.19 (215 AD) Ars..

٦- سداد الأجور بالتقسيط:

وقد كان دفع الأجور مقابل أداء خدمة معينة أحد الدوافع لاستخدام التقسيط .حيث يستطيع الفرد من خلاله الحصول على خدمة أو أداء عمل، ما كان بمقدوره أن ينجزه وحده ،أو أن يحصل إلا بالدفع الفوري.لذا يتجه للإتفاق مع أحد العمال في المجال الذي يحتاجه على إنجاز العمل مقابل تقسيط الأجر المطلوب. ولابد في مثل هذه العقود أن يذكر أجر العامل بالكامل أولا. ثم كيفية سداده على أقساط، وكذلك توضح طبيعة العمل المطلوب إنجازه في الفترة المحددة. وقد تنوعت الأقساط حسب طبيعة العمل والأجر المطلوب لهذا العمل.

وفي هذه العقود اختلفت أطراف التقسيط حيث أصبح صاحب العمل هو الذي يقوم بالسداد الأقساط وأصبح العامل هو الذي يحصل على الأقساط.وقد اتضح ذلك من خلال بعض الوثائق التي يتضح فيها استئجار عمال مقابل دفع الأجر بالتقسيط [١].

وأحيانًا كان صاحب العمل يقوم بدفع عربون لضمان الالتزام من الطرفين على إنجاز المطوب، وقد وجدت في الوثائق تقسيط لأجرة فتاة تعمل في مزرعة زيتون [٢] ولأمة تعمل في حرفة النسيج [٣] وقصار γναφεύς للعمل في ورشة تقصير [٤] وكذلك فلاحين للعمل بالزراعة والنقل في أرض المالك وجميعهم كانوا يحصلون على أجرهم بالتقسيط [٥].

وفيما يلى عرض لبعض من هذة التعاقدات، وهو عبارة عن وثيقة بردية ترجع لعام ٨٨م[٦] يتقدم فيها ثلاث شركاء في ورشة تقصير γναφειον لكهنة سكنوبايونيسوس

([1]) BGU, 1122; Ch. Wilck, 315, 88 AD; P. Fay 91, 99 AD; P wisc, I, 5, 187 AD.

([2]) P. Fay, 99.

([3]) P.Wisc, I, 5.

([4]) Wilck 315.

([5])BGU, 4, 1122.

([6]) Ch Wilck, 315.

لاستئجار قصار للعمل لديهم لمدة عام. في قريتي نيلوبوليس وسكنوبايونيسوس على أن يكون الأجر المدفوع لهذا العامل الكلي ٢٤٠ دراخمة و يدفع بالتقسيط على عشرة شهور.

φόρου τοῦ παντὸς ἀ[ρ]γυρί[ου δ]ραχμὰς διακοσίας τεσσαρά̣κοντα ἃς καὶ διαγράψομεν ἐν ἀναφοραῖς δέκα κα τὰ μ[ῆνα] (1)

"سندفع الأجر كاملا ٢٤٠ دراخمة فضية بالتقسيط على عشرة شهور"

وكذلك استأجر نساج γέρδιος لأمة δουλη بأجر ٤٢٠ دراخمة على أن يدفع أجرها على أقساط شهرية.

κατὰ μῆνα τὸ αἱροῦν ἐπὶ τέλει τοῦ μηνὸς[2]

"على أقساط شهرية فى نهاية كل شهر"

وعقد عمل فى إحدى ورش صناعةالفخار[3].يرجع لعام ٢٤٣م بأجر كلى ٤٨٠٠ دراخمة سنويا يتم دفعها على أقساط.

τῶν μισθῶν δραχμὰς τετρακισχείας ὀκτακοσίας ἀπολήμψομαι κατ’ ἔ τος ταῖσδε ταῖς δόσεσι, ἀπὸ Θὼθ ἕως Παχὼν κατὰ μῆνα

δραχμὰς τετρακοσίας , Παῦνι Ἐπεὶφ εἰς ὑπόκαυσιν κατὰ μῆ να

δραχμὰς πεντακοσίας , Μεσορὴ τὰς λοιπὰς δραχμὰς διακοσίας[4]

"أجر ٤٨٠٠ دراخمة سنويا من شهر توت إلى بشنص ٤٠٠ دراخمة شهريا، وفى بؤنة و أبيب ٥٠٠ دراخمة شهريا وفى شهر مسرى الباقى ٢٠٠ دراخمة"

ثالثا : مستخدمى التقسيط:

نتفق أن عملية التقسيط عملية لها طرفان. الأول منها وهو ما أطلقت عليه فى هذة الدراسة مانح التقسيط، والثانى وهو القائم بعملية سداد الأقساط، وأن كلا

(1) Ch.Wilck LL 17 - 8.
(2) P.Wisc,5,LL19-20
(3) P.Oxy,L.3595,243AD.
(4) P.Oxy, 3595,LL23-7

الطرفين يحققا منفعة من وراء إستخدام هذا النظام .ومن الطبيعى أن يكون مانحوا من ميسورى الحال ،وهؤلاء كان معظمهم من بين المواطنون الرومان ،أو مواطنى عواصم الأقاليم.وهذا ما وجدناه بالفعل فى الوثائق البردية .

ففى عملية التقسيط مع الدولة، كان الطرف الأول هو الدولة الرومانية ممثلة فى أحد موظفيها ،وهذا نجده واضحا فى وثائق الضرائب، والحصول على تراخيص من الدولة، والإيجار من الدولة.أما فى التقسيط فيما بين الأفراد بعضهم البعض، وجدت أن الطرف الأول كان من أعلى الطبقات فى المجتمع المصرى ان ذاك. فقد وجدت منهم المرابى الرومانى الذى اشتهر بالتجارة وإقراض الناس .مثل جايوس يوليوس فيليبوس([1]). وقد اشتهر فى بواكير العصر الرومانى ،وظهر فى العديد من الوثائق([2]) وكذلك ماركوس من قبيلة أميليا ،وهو مجند رومانى فى الفرقة الثالثة([3]). ولوكيوس اوريليوس جالوس الفارس الرومانى فى فيلادلفيا صاحب بستان نخيل هناك([4]) وكذلك إمرأة من مواطنى الإسكندرية تدعى ديونسيا ابنة أخيلليوس([5]). وجايوس أحد الملاك الرومان([6]) .وكذلك كان الطرف الأول يتمثل أيضا فى مواطنى عواصم الأقاليم، الميتروبوليتاى منهم على سبيل المثال باترونوس بن باولينوس من حى الجمنازيوم فى تبتونس([7]). وجمنازيارخ سابق تبتونيس([8]) وأجورانوموس سابق من مدينة هيراكليو بوليس وعضو فى مجلس المدينة Βουλυοτης .([9]) وهذة الوظائف كانت تقتصر على طبقةالمتروبوليتاى" .

([1]) Suhnebel,Die Geschafle des Γαιος Ιουλιους Φιλιος , Aeg,13,1933,p35.
([2]) BGU,4,1156,15BC;1151;1053.
([3]) SB,14375
([4]) P.Hamb,I,5,89AD.
([5]) BGU,1121,5BC
([6]) BGU,1122
([7]) P.Mil Vogl,III,142AD
([8]) P.Tebt,II,523=Basp,49,2012,p.67
([9]) SPP,XX,53,246AD.

مما سبق نستطيع أن نقول أن مانحى التقسيط كان معظمهم من المواطنين الرومان أو من بين أثرياء مواطنى عواصم الأقاليم، أو من ملاك الأراضى، أواصحاب الأعمال.

أما عن الطرف الثانى ،من طرفى التقسط فدائما ما كان يقتصر على محدودى الدخل فى مصر، سواء من الأغريق من مواطنى عواصم الأقاليم، أو المصريين، أو اليهود. وهؤلاء جميعا ،وجدتهم يوصفون فى وثائق التقسيط بفرس السلالة([1]). Περσῶν τῆς ἐπιγονῆς. ولم يكن هذا بسبب أصلهم الفارسى، بينما كان بسبب وضعهم القانونى .فقد كانت هذة الصفة يتصف بها المدينين من الأغريق([2])، والمصرين ([3])، واليهود([4]).الذين فى مركز إجتماعى غير مرموق. وكان صاحبها من الممكن أن يصبح عبدا لدائنه فى حالة عجزه عن السداد حيث يحق لدائنه التنفيذعليه، وعلى ممتلكاته وفقا للحكم القضائى .أى أنهم كان لهم وضعا قانونيا خاصا بهم. وفى جميع وثائق التقسيط كانت الأطراف المدينة توصف بهذة العبارة .فقد وجد هؤلاء من محدودى الدخل فى التقسيط ملازا لهم لإستكمال حاجاتهم الضرورية من مسكن وعمل واقتراض وغير ذلك من مجالات التقسيط. الذين وجدوا فيه وسيلة لتحسين أمورهم الحياتية.

وأحيانا ما كان يطلق على صاحب العمل أو صاحب الأرض مصطلح فرس السلالة وذلك فى حالة مايصبح هو المدين. وهذا يتضح فى الوثائق التى تتعامل مع التعاقد أوطلب عمال للإتفاق على تأدية عمل مقابل أج يدفعه صاحب العمل بالتقسيط

([1]) عن هذة السلالة أنظر : Vandersleyen.G.Suggestion Sur I'Origine des Περσαι Της Επιγονης, Pap.cong ,xviii, 1986;Taut,J.G.,Parsai Tes Epigones,Pap.voll;Oates,J.E,The statue Designation ΠΕΡΣΗΕ ΤΕΣ ΕΠΙΓΟΝΗ.Yale Class.Stud. 18, 1963.

([2]) P Mill Vogl,III,145,142AD,LL2-3 [παρὰ Γε]μεί̣νου Ὁρμοῦς τοῦ Θεογείτωνος ἀπὸ ἀμφόδου Γυ-
[μνάσιου, Πέρ]σου τῆς ἐπ[ιγ]ονῆς;Pmich,xii,628,183AD;PSI,787

([3]) PMich,5,347; SPP,XXII,177; Ch.Wilck, 315,88AD =Plond , II,286;SB, 16,13012; P,Iand26; P,Hamb.

([4]) BGU,4,1134.

.ففى هذة الحالة يصبح صاحب العمل هو المدين للعامل بأجره المسقط ويوصف بهذا المصطلح([1]).

كما فى حالة عقود الإيجار المدفوع مقدما الذى يتصف فيها المالك وليس المستأجر بفرس السلالة([2]).

رابعًا: أنظمة السداد:

ومن خلال الوثائق، نجد أن هناك تباين، واضح في طرق سداد الأقساط، وكان هذا الاختلاف يرجع للاتفاق المبرم بين الطرفين، ولم يكن هناك نظام واحد متبع في السداد فقد وجدت تقسيط سنوي[٣]، وثلث سنوي[٤]،وربع سنوي[٥]. وشهري[٦]، ويومي[٧]،

أما عن التقسيط السنوي فقد كان أقل أنظمة السداد استخدامًا في الوثائق، فقليل ما كان مانحو التقسيط يتبعون هذا النظام في السداد، وهذا يرجع إلى أنه مع طول فترة الأقساط لسنوات عديدة فإنه بذلك يضيع على الطرف الأول، الإستفادة أو المنفعة التي يمكن تحقيقها من الفائدة على الأقساط، فبزيادة فترة السداد لعدة سنوات تفقد السلفة قيمتها، وكذلك العملة نفسها، فهذا المكسب البعيد لم يكن له مردوده على مانح التقسيط.

ولدينا وثيقة بردية ترجع لعام ٩٠م [٨] وهي عبارة عن إيصال من هيراكليديس متعهد نبات البردي ἐγλημπτώρ في تبتونس وكيركسيرس يقر فيه بأنه تسلم من

([1]) Ch,Wilck,315
([2]) Sayed,Omer,Das Archiv des sotirchos,1979,150,not,6
([3]) P.Giss,Univ,I,13,90
([4]) P.Ryl,167;P.Grenff,II,41,(40AD);PSI,787;Mich, 586.
([5]) P.Iand,III,26,(98AD);SPP,XXII,177,(137AD)
([6]) BGU,1121;P.Mich, 349;P.Fay,34; P.Amh.,92; P.Wisc,5; Ch.Wilck, 315; BGU,1067;PSI,1303;P.Mil Cong,XVIII,pg47=SB,18,13102;SB,5252;P.Mich,628;P.Fay,36.
([7]) BGU,1055;1153;1180
([8]) P.Giss.Univ.,13,5-8

مستأجري حق جمع البردي والبوص في ثيوجينيس مبلغ ٥٠٠ دراخمة فضية كقسط عن العام السابق وهو العام التاسع من حكم دومتيانوس سيباستوس جيرمانيكوس، والإيصال محرر في العام العاشر لنفس الإمبراطور.

أما بالنسبة للسداد الثلث سنوي فقد كانت متبعة كثيرًا في إيجار المطاحن والمخابز في القرى حيث يتم الاتفاق فيها على سداد الإيجار بالتقسيط كل أربع شهور(١).

وكذلك فى استئجار وظيفة بمكتب تسجيل سكنوبايونيسوس، ويبدوا أنها وظيفة رئيس مكتب التسجيل بالقرية حيث يتقدم تسينوفيس لإدارة مكتب التسجيل لشغل هذه الوظيفة ،عن العام الحالي السابع من حكم تيبريوس كلاوديوس قيصر. وتعهد أن يدفع إيجار سنوي ٢٨٨ دراخمة شاملة الإيجار، والضرائب وتعهد أن يدفع الإيجار بالتقسيط في الخامس والعشين من كل شعر وكل أربع شهور(٢).

ونعرض لوثيقة بردية لتوضيح هذا النظام وهى عن طلب مقدم إيموثيتس لاستئجار مطحن في إحدى قرى إقليم الفيوم لمدة اربع سنوات "المطحن به، ماكينة μηχανή وهاونκοπτουρα بإيجار سنوي ١٦٠ دراخمة. دفع منها ١٣٥ لحساب الرحا. وباقي الإيجار يقسط على ثلاثة أقساط حيث يدفع ٨ دراخمة كل أربعة شهور.

δώσω δὲ ὑπὲρ ἀναφορίου τ̣[οῦ αὐτοῦ φόρου δρα χμὰς ὀκτώ · τὸν δὲ προγεγραμμένον [φόρον ἀποδώσω ἐν προθ̣εσμίαις τρισὶ δ̣ιὰ τετραμήνου(3)]

"سوف أدفع القسط كل مرة ٨ دراجة وسوف أدفع على ثلاث مرات كل أربعة أشهر"

ونجد أن مصطلح δ̣ιὰ τετραμήνου يظهر في الوثائق للتعبير أن التقسيط ثلث سنوي.

---

(1) P.Ryl,167;PSI,787
(2)P.Grenff,41
(3)PSI,787 L. L. 12 - 14.

أما عن التقسيط الشهري فقد كان أكثر أنظمة التقسيط استخدامًا في كافة المجالات من بيع وإيجار ودفع ضرائب وغيرها من مجالات التقسيط. وربما كان سبب ذلك فى الأعتماد على الدخل الشهرى المعتاد، الذى يستطيع مسدد الأقساط من خلاله سداد متطلباته والتى كان من بينها القسط الشهرى. وكان هذا النوع من أنظمة السداد يذكر في الوثائق بطرق مختلفة، أما أن تذكر الوثيقة على أقساط شهرية. كأن تذكر المبلغ المراد تقسيطه جملة ثم تذكر أن سداد هذا المبلغ على أقساط شهرية [١].أو أن تحدد الوثيقة أول شهر في السداد وأخر شهر([٢]) وفى هذة الحالة أحيانا كان يذكر قبل أول شهر απο μηνος وقبل أخرشهر يذكرεως [٣] وأحيانًا كانت تحدد الأقساط وأشهر السداد [٤] وكذلك أحيانًا يكون القسط يكون كل عشرة أيام في الشهر [٥].وكل هذه الوسائل لسداد الأقساط الشهرية كانت تتم بناءً على الإتفاق بين الطرفين، وتثبت ضمن بنود العقد أو الاتفاق المكتوب.

أما عن التقسيط اليومي، فقد كانت هذه الوسيلة الغير مألوفة في السداد تظهر معظمها في مجال سداد القروض بالتقسيط [٦] وقد سبق أن عرضت هذه الوثائق في هذا المجال.

وكان من بينها وثيقتين سداد عيني الأولى كان سداد جزء من محصول نبات البردي يوميًا عوضًا عن الفائدة بجانب السداد النقدي دراخمة واحدة يوميًا [٧].

والأخرى كانت مكيال من اللبن "١٨ كوتيال" من الحليب التي تدره البقرة يوميًا دون انقطاع لمدة ثلاثة أشهر [٨].وهذه الطريقة الغير مألوفة ترجع للإنتاج اليومي لكل من البردي، واللبن.

([1]) P.Mich,349;628;SB,5252;Ch.Wilck,316;P.Fay,36;34;P.Wisc,5;P.Amh.,92;P.Lond,906.
([2]) BGU,1122;1121;SPP,45.
([3]) P.Mich,628,L15;SB,2525,L18;PSI,1030,L20
([4]) BGU,1122;P.Mil,6;BGU,2525;P.Mil.Cong,pg47;P.Mich,586;P.Wurzb,II.
([5]) P.Lond,906.
([6]) BGU,1180;1055;P.Tebt,386.
([7]) BGU,1180.
([8]) BGU,1055.

وكذلك اتفاق مبرم بين رجل وزوجته والاثنين مستأجري مزرعة بردي لسداد قرض أقرضته الزوجة لزوجها على أن يكون السداد يومي [١].

فهذه الطريقة الغير مألوفة ترجع لإعتماد مسدد الأقساط على دخل يومي يحصل منه على المبلغ المراد سداده سواء من إنتاج البردي اليومي. حيث أن حصاد البردي كان يتم يوميًا وعلى مدار السنة، أو من إنتاج الحليب اليومي. وقد كان هذا النظام فى السداد أيسر أنظمة التقسيط حيث لايشعر المسدد بها لإعتماده على دخل يومى له. يستطيع أن يقتطع منه جزء للسداد.

خامسا: الضمانات المتبعة مع التقسيط:

أولاً: العقد أو الإتفاق:

أولى هذه الضمانات كان الإتفاق أو العقد المكتوب بين الطرفين، فقد كان كلاهما ضمانًا للطرفين يذكر فيه كل شيء عن الأقساط، أسماء الطرفين، والمبلغ المقسط، وعدد الأقساط ، وتاريخ الأقساط، والشروط الجزائية([٢]).

ثانيًا: العربون:

فقد كان العربون إن وجد ضمانًا أيضًا للطرفين والعربون هو مقدم الثمن المدفوع لشراء سلعة أو أداء خدمة سواء كان يتم سدادها نقدًا أو على أقساط[٣]. فالعربون هو ما يعرف الآن في زماننا الحالي بمقدم القسط فقد كان العربون ذو منفعة مزدوجة لكلا الطرفين، فهو يضمن للعرض الأول جدية الطرف الثاني في الحصول على سلعة ما أو أداء خدمة بأن يدفع جزء من ثمنها على سبيل المقدم، وكذلك يضمن للطرف الثاني، ربط الثمن أو السعر منذ الإتفاق حتى وإن زاد ت قيمة السلعة

([1])P.Tebt,386.

([٢]) وقد ذكرت بالبحث بجميع وثائق العقود والإتفاقيات الخاصة بالتقسيط.

([٣]) محمد السيد عبد الغني، جوانب من الحياة في مصر في العصرين البطلمي والروماني، العربون، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص ٢٣٩ - ٢٥١.

فهو قد أوقف هذه الزيادة وربط الثمن على القيمة القديمة وكذلك يضمن له حجز السلعة أو الانتفاع بها قبل سداد الثمن كاملاً.

فنجد في إحدى الوثائق[١] من عقود العمل حيث تعاقد صاحب معصرة زيت مع ثينيتكوس بن هيرون الذي كان يعمل جملاً للزيتون في قرية أو هيميريا وعمرها ٢٦ عام وفي حضور وكيلها.

على أن تحمل إلى معصرته محصول الزيتون حتى ينتهي من عصره وتعبئته. وقد دفع لها مبلغ ١٦ دراخمة كعربون.

ἔχειν παρ αὐτ[οῦ] π[αραχρῆμα διὰ] χ[ι]ρ[ὸς] [ἐ]ξ οἴκ(ου ἀργυρίου δραχ[μὰς] δέκα ἓξ ἀρραβῶνα([2])

"استلمت منه فورًا باليد في منزلة ١٦ دراخمة فضية عربون"

ثم وضحت الوثيقة أن هذا العربون من أجرها الذي سيدفعه لها على أقساط متساوية. وبذلك يكون صاحب العمل التزم معها بدفعه للعربون ولا يستطيع أن يأتي بغيرها. وهي أيضًا التزمت معه على أداء العمل الذي قبضت عنه عربون.

ثالثًا: الإيصالات:

أما عن الإيصالات فقد كانت ضمان للطرفين بصفة عامة. إلا أنها أكثر ضمانًا للطرف الثاني. فهي تفيد سداد القسط في ميعاده، وتعد دليلاً قويًا، يرفع عنه أي غرامات، أو عقوبات إذا ما أتهم بتأخير القسط أو عدم سداده، وقد عرضنا كثير من هذه الإيصالات في مجال سداد الضرائب بالتقسيط، إلا أن هناك إيصالات أخرى غير إيصالات الضرائب تفيد سداد الأقساط[٣]

وهذه الإيصالات تأكيد من الطرف الأول على استلامه القسط ويذكر فيه قيمة القسط، وتاريخه، وأحيانًا يذكر رقم القسط .

([1]) P. Fay, 91, (99 AD).
([2])P.Fay,91,ll,13-4
([3]) P. Mill, II 22; BGU, 6, 142, 1, IBC The b; P Genova, III, 99, II, Gent.

ἔχω παρ\ὰ/ σοῦ α ἀν\α/φορὰ(ν τὸ (πέμπτον) μέρος ἀργυρίου (δραχμὰς) δ
ὀβολο.([1])

استلمت منك قسط واحد الحصة الخامسة ويحدد قيمتها أربع دراخمات.

ἔτους λγ Καίσαρος Φαῶφ(ι) ιδ διαγέγραφεν Πτόλλις
Πραξίου πρεσβυτέρου ἀφ᾽ οὗ ὀφίλ[ι] π̣. ο̣ς ἐπὶ [λ(όγου[(
ἀργυ(ρίου) (δραχμὰς(?)) ὀκτὼι κ̣α̣ὶ Ἀθὸρ [. . [
κ (δραχμὰς), τῆ ιδ . [. . . , τῆ] . . ἀργυ(ρίου) (δραχμὰς.....(؟)
ὀκτώ , (γίνονται) (δραχμαὶ)([2])

"فى١٤ بابة من العام ٣٠ من حكم قيصربتوليس بن براخياس الشيخ قد دفع من دينه ٨ دراخمة فضية ،وفى هاتور ٢٠ دراخمة وفى ١٤ .....٨ دراخمة"

وإلى جانب الإيصالات أيضًا كانت الاعترافات من الطرف الأول للطرف الثاني بسداد الأقساط ضمانًا أيضًا [٣].

رابعًا: القسم

وكان القسم ضمانًا للطرف الأول من الطرف الثاني لدفع الأقساط في ميعادها كاملة خاصة وأن الحنث في اليمين كانت له عقوبة مادية كبيرة كانت قد حددتها مقننة لايديولوجوس في البندين ٩٨، ٩٩ بخمسمائة دراخمة[٤]. ولدينا وثيقة تفيد القسم على دفع القسط كاملا قد كتبها مسدد القسط بنفسه[٥] جاء فيها.

Φατρῆς ὁ προγεγραμμένος ὀμνύω Καίσαρα Αὐτοκρά τορα
θεοῦ υἱὸν Δί[α] ἐλ̣ευθέριον Σεβαστὸν εἶ μὴν ἐξ ὑ γιοῦς
καὶ ἐπ᾽ ἀλ̣ηθήας ἐ̣πι̣δ̣ε̣δ̣ω̣κέναι τὴν προκειμ̣έ νην
ἀναφορὰν π̣άντων[6]

([1]) BGU,VI,1424,1ST.cent.,LL,3-5 Thebes,
([2]) P.Col,8,210,(3AD)
([3]) P.Oxy,98;P.Tebt,523=BASP,49(2012)
(٣) زكى على ،مقننة الإيدولوجوس،ص ص،٢٦٣-٤٤؛ الحسين.أ ،النظم القانونية والاجتماعية فى مصر فى عصر الرومان، عين للدراسات والبحوث، ط١،٢٠٠٩ ، ص١٨٧
([5]) P.Amst,I,28,(3BC)
([6]) P.Amst, LL.1-4

فاتريس الكاتب "أقسم بسعادة الإمبراطور قيصر المؤلة بن زيوس أن أدفع القسط المتفق عليه كاملاً".وكذلك أقسم في نفس الوثيقة أن لا يخدع ولا يغش ولا يحث في اليمين، وأن يكون مخلصًا في مينه هذا، وأنه لا يقسم زورًا [1].

خامسا:الشروط الجزائية.

فقد كان لا بد وضع ضوابط وقيود لتحد من عملية المماطلة فى السدادحيث كان التعثر فى السداد أمر واردفكان لا بد من وضع شروط يتم الإتفاق عليه فى حالة عدم سداد الأقساط فى ميعادها.من هذة الشروط ،الغرامات المالية وصلت لحوالى٥٠% من القيمة المقسطة.وأن يكون من حق الطرف الأول التنفيذ على الطرف الثانى وعلى ممتلكاته وفقا للحكم القضائى ،ولا يوجد أى إستثناء ولا يسمح بالإستئناف([2].) فكان لا بد عند الإتفاق على عملية التقسيط التأكد من جدية الطرفين و إلتزامهما.

سادسا: شروط استخدام التقسيط:

من العرض السابق يتضح لنا من خلال الوثائق التي تم عرضها أن هناك أمور كان لا بد من إتباعها لإتمام عملية التقسيط منها:

١–وجود طرفي التقسيط وهذا كان واضحًا في جميع الوثائق.وجود كلا من مانح التقسيط و مسدد الأقساط

٢–أن يكون الأجل معلومًا، فالقيمة التي سيتم سدادها على أقساط لابد وأن تكون معلومة ،وكذلك فترة التقسيط، وكان لابد من تحديد هذه الأمور منذ بداية الإنفاق حتى لا يترك مجال للنزاع بين الطرفين.

([1]) P.Amst,28,LL,5-6

([2]) BGU,1180;1146;1055

٣-أن يكون التقسيط منجزًا بمعنى أن ألا تعلق السلعة على أداء الأقساط كاملة وإلا يفقد التقسيط معناه، فلابد وأن يستفيد كلا الطرفين بعملية التقسيط منذ توقيع الاتفاق عليه.

٤- أن يشتمل التقسيط على سلعة أو خدمة معجلة ودفع مؤجل، مما يجعل الطرفان يقدمان عليه. فالطرف الأول يعوض تأخير قبضه للثمن بالزيادة التى يحصل عليهاعن ثمنها الأصلى. والطرف الثانى يحصل على شىء ما كان بمقدوره الحصول عليه بدون استخدامه للتقسيط. مما أدى إلى إقبال شديد على استخدامه من كافة طبقات المجتمع .

وكذلك نجد أنه بناءً على استخدام التقسيط كان هناك زيادة في قيمة السلعة أو الخدمة عن ثمنها الأصلي نتيجة للسداد على أقساط.

وقد كان هناك إقبال شديد على استخدام التقسيط خلال فترة الدراسة وهذا واضح من وفرة الوثائق الخاصة به.ولم يكن التقسيط قاصرًا على طبقة دون الأخرى بل تعاملت به كافة طبقات المجتمع، وكان لابد أن يشتمل التقسيط على سلعة أو خدمة معجلة والثمن مؤجل، وهذا من شأنه أن يجعل الطرفان يقدمان عليه.فالطرف الأول يعوض تأخير قبضه للثمن، والحرمان من الإستفادة من سلعته التي تؤول للغير بزيادة أو فائدة عن القيمة الأصلية، والطرف الثاني يحصل على شيء ما كان بمقدوره الحصول عليه دون إكتمال الثمن إلا بالتعامل بنظام التقسيط،

وبناءً على العرض السابق نستطيع أن نقول أن نظام التقسيط قد ألف جانبًا مهمًا من جوانب الحياة في مصر الرومانية، وكان له ضوابط وشروط لاستخدامه في هذه الفترة. وقد كان سببًا في توفير بعض الإستثمارات وتحقيق التعاون المشترك بين الأفراد من قبيل تحقيق المنفقة المشتركة [١].

([1]) P.S.I, 7, 814, II Cent.